



الحق في الوصول إلى الأماكن واستخدامها: مفتاح دمج الأشخاص المعوقين في المجتمع

بقلم: م. بنتشار عبد الصهد



(لقطة بلال جاويش)

الاحتياجات الإضافية على اختلاف صعوباتهم وإعاقتهم (حركية، بصرية، سمعية، ذهنية...)، إلى مركز الاقتراع، ودخول حرمه وممارسة عملية الاقتراع داخل القلم خلف العازل بيّسر، وبشكل مستقل، والتعرف على أسماء وصور المرشحين عبر تقنيات التواصل المناسبة. ومع ضرورة توفر إمكانية للأشخاص ذوي الاحتياجات الإضافية من التواجد بصفة مراقبين أو مندوبين داخل المراكز والأقلام الانتخابية، بحال انخرطوا بفعالية أكبر في العملية الانتخابية، حيث يغدو حق المشاركة مرتبطاً بشكل مباشر بمدى أهلية المراكز الانتخابية وأقلامها لارتياح الأشخاص ذوي الاحتياجات الإضافية، من دون وجود عوائق وحواجز إدارية أو سلوكية أو غيرها، وبالتأكيد الهندسية منها، مع كل ما يستلزم ذلك من عملية تكييف وتجهيز للمراكز الانتخابية. ■

والاستخدام والتواصل مع الآخرين، على مدى توفر المعايير والمقاييس الهندسية والفنية «الدائمة»، لتشكل عنصراً أساسياً في تشكيل وتصميم وتكييف البيئة المبنية العامة والدائمة ومثال ذلك في الحقوق السياسية للأشخاص المعوقين، فقد أطلق «اتحاد المقعدين اللبنانيين» مع «جمعية الشبيبة للمكفوفين» في العام ٢٠٠٥، «حملة حق»، الهادفة إلى إقرار الحقوق السياسية والاجتماعية للأشخاص المعوقين، انطلاقاً مما أقره القانون ٢٢٠/٢٠٠٠، من ضرورة تأمين وتسهيل مشاركة الأشخاص المعوقين في الانتخابات، ربطاً بحقهم في ممارسة النشاط والعمل السياسي بشكل حر ومستقل، ومما أكدّه قانون الانتخابات ٢٥/٢٠٠٨ وحدّده لاحقاً المرسوم التطبيقي ٢٢١٤، حيث يفرض تطبيقه والالتزام به، توفير إمكانية توجه الجميع، بما فيهم الأشخاص ذوي

يرتكز مفهوم الدمج على حق كل إنسان في الحياة الكريمة، والقائم على لعب دور منتج وفعال ومستقل في المجتمع معزّزاً قيمته كإنسان، وقدرته على التفاعل والتواصل مع الآخرين بعيداً عن أي تمييز أو عزل، بسبب الجندر أو العرق أو الحال الاجتماعي، أو الاحتياجات الإضافية وغيرها من الخصائص المكونة للأفراد والمجموعات على حد سواء، استناداً إلى كامل الحقوق المشروعة والمُعترف بها في «إعلان حقوق الإنسان» وكل المواثيق الدولية.

تترجم الحقوق الأساسية بالقدرة على تأمين وتلبية مجموعة من الحاجات والوظائف المتنوعة، كحق التعلم، والسكن، والاستشفاء، والعمل، والتعبير، وممارسة النشاط السياسي... وأي حرمان أو تغييب لأي من تلك الحقوق الأساسية، يسهم بشكل مباشر في عملية العزل والإقصاء للأفراد والمجموعات

والفئات، ويكرّس الحواجز والعوائق أمامهم، ويعيق بالتالي عملية الدمج الاجتماعي ويضاعف من آثار تهيمش تلك المجموعات والأفراد عن دورة الحياة المنتجة في المجتمع.

كما تترجم في القدرة على تلبية تلك الحاجات - الحقوق، مع إمكانية القيام بكافة الأنشطة المرتبطة بتلك الأدوار والوظائف بشكل مستقل، وحيث إنها تنضوي ضمن مجالات ومساحات مختلفة التشكيل والطبيعة، فهي عناصرها المبنية، كالساحات والطرق والأرصفة والمباني، على اختلاف استخداماتها العامة وغيرها، والتي تفترض إمكانية الوصول إليها والحركة داخل مجالاتها، واستخدام وظائفها من دون عوائق وحواجز هندسية، مع ما يستتبع ذلك من إتاحة القدرة على التواصل مع الآخرين والوصول إلى المعلومات اللازمة و الضرورية. و ترتبط قدرة الحركة والوصول



أدوات الرصد في سبيل الوصول إلى البيئة الدامجة وتحقيق الدمج

أنجز مشروع المسح الميداني لجميع المراكز واقلام الاقتراع في لبنان، في العام ٢٠٠٩، ضمن فعاليات «حملة حقّي»، قبيل الانتخابات النيابية، حيث تم الكشف الميداني على ١٦٦٩ (حسب اللوائح المعتمدة في وزارة الداخلية) مركزاً انتخابياً، موزعة على محافظات الشمال والبقاع وجبل لبنان والجنوب وجبل عامل (تمت عملية مسح المراكز الانتخابية في محافظة بيروت في العام ٢٠٠٨، وبلغ عددها ٧٠ مركزاً)، ضمن مهلة لم تتعد الشهرين. قام بها فريق ميداني مؤلف من ثمانية أشخاص.

وجود منحدر بشروط هندسية مناسبة، عند الحاجة لذلك.

بحال استوجب وجود المنحدر للانتقال من مستوى الى آخر، على أن تكون أبعاد المنحدر ضمن المواصفات الفنية المسموح بها لجهة نسبة ميل الانحدار، عرضه وتوفر الدرابزين، نوعية تكسية ارضيته على أن تكون مانعة للانزلاق.

وجود مصعد كهربائي بشروط فنية معينة عند وجود مبنى من طبقات.

التأكد من الشروط الأساسية المتعلقة بأبعاد وقياس باب المصعد والحجرة الداخلية، كذلك وجود مساحة حرة امامه للحركة، موقع ازرار التحكم وغيرها..

غرف او قاعات بعدد مناسب ذات ابواب وفسحات خالية من العوائق.

التأكد من عدد القاعات المعتمدة ربطاً بعدد اقلام الاقتراع، مواقع تواجدھا (الطابق...) كذلك تسجيل العوائق الهندسية داخلها وابعاد القاعات ومداخلها.

وجود مرحاض مجهّز وفقاً لمعايير هندسية محدّدة. يسهل استخدامه والتعرّف الى مكانه، التأكد من وجود مرحاض مجهّز في الطابق الأرضي والطوابق العلوية (ربطاً بتوزيع القاعات المعتمدة كأقلام في الطوابق...).

وتحديداً خلو العوائق من امامها و في الداخل، عند الأبواب، الابعاد الهندسية المناسبة للحركة الحرة والأبواب، وجود المقابض والمساند، ارتفاع المغاسل، الأرض المنزقة...

كما تضمنت الاستمارة معلومات عن كل مبنى على حدة، تتعلق بموقعه، وجهة استخدامه الاساسية، نوع الجهة المستخدمة... لإستخدامها في الجداول التحليلية، التي تضمنت كذلك معايير مركبة، تشير الى مستوى توفرّ المعايير الستة المعتمدة في المبنى. ■

أي استثناء، تحتاج تدخلاً لتكثيفها و تجهيزها لتصبح ملائمة للإستخدام من قبل الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، تم اعتماد الحد الأدنى من المعايير والمواصفات الهندسية والفنية لحركة الأشخاص ذوي الاحتياجات الإضافية والتي شكلت أساس الاستمارة الفنية المعتمدة في المسح الميداني (مرفق نموذج عن الاستمارة) وهي عبارة عن ستة



من عرض نتائج المسح الميداني ٢٠٠٩

معايير داخل حرم المبنى، إضافة إلى ضرورة لحظ الحواجز والمعوقات الخارجية، بحال وجدت، فكانت على الشكل التالي:

توفر موقف سيارة قريب من مدخل مركز الاقتراع. التأكد من إمكانية ركن سيارة يقودها أو تقل شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة إلى داخل حرم المركز، على أن يكون الموقف قريب من مدخل المركز.

توفر مداخل وممرات خالية من العوائق

التأكد من أبعاد وقياسات المداخل والممرات الداخلية، وتسجيل العوائق الهندسية امامها كالأدراج والعتبات...

وفي مراحل الرصد، شكلت الاستمارة الفنية، التي اعتمدت في المسح الميداني، أداة للوقوف على مدى اهلية تلك المراكز لجهة استيعابها لعملية اقتراع دامجة للجميع، ومحاولة لرؤية جملة من المفاهيم والحقوق بعين محددة من المقاييس و الابعاد الهندسية. فما نحن بصددّه هنا، هو عرض لخلفية تركيب إستمارة المسح الميداني ومكوناتها. وتسلط الضوء على عدد من المعايير الهندسية ربطاً بمدى انعكاسها على عدد من الحقوق الاساسية للإنسان وبالتالي على حياته بصورة كريمة ومستقلة. بمعزل عن عرض نتائج المسح الميداني.

مرحلة تحديد

المعايير الفنية وإعداد الاستمارة

ما هي المعايير الهندسية الاساسية التي يفترض توفرها في المبنى-المركز، لتحديد مدى قدرته على استيعاب عملية اقتراع دامجة للجميع؟ وهل نتوقع، عملياً وجود مبان معتمدة ومجهزة وفقاً للمعايير المناسبة لكافة الإعاقات؟ كيفية إظهار نتائج المسح الميداني وقراءتها من زوايا مختلفة؟. كذلك اسئلة تتعلق بقدرة الفريق الميداني على اتمام المهمة ضمن مهلة لا تتعدى الشهرين. وغيرها العديد من الأسئلة التي شكلت ضوابط لإنتاج استمارة مرنّة.

علماً بأن مهمة المسح متعلقة بالكشف الميداني على مبان قائمة متنوعة الاستخدام، مختلفة التشكيل والمعالجة المعمارية والمساحات الداخلية والعلاقة مع الموقع. لتحديد مدى ملائمتها لأداء وظيفة محددة تختلف عن وجهة الاستخدام الأساسية لتلك المباني، اي انها إستعارة وليوم واحد فقط كل خمس سنوات. وبناءً على ما سبق، وبالنظر الى أنّ توفرّ المساحات والمقاييس الضرورية لحركة الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية في المبنى تشكّل الشرط الاصب لجهة تأمينه، كون جميع المباني ومن دون

نشرة توجيهية تصدر عن الوحدة الإعلامية في اتحاد المقعدين اللبنانيين بالتعاون مع مشروع التنمية الدامجة والمناصرة الذاتية

تصميم وإخراج: فؤاد المقداد

إعداد: م. بشار عبد الصمد - م. أحمد عز الدين - سميرة بو حسن

مدير التحرير: عماد الدين رائف

إشراف: سيلفانا اللقيس



دور المجتمع المحلي في الرصد تعزيزاً لاستحداث بيئة دامجة

بات موضوع البيئة المبنية الدامجة والصديقة، يأخذ حيزاً من اهتمامات الناس بعد الجهود المتعددة التي قام بها المجتمع المدني بمختلف أطيافه، ولكننا ما نزال في مرحلة العمل الأولى، إذ المطلوب من المجتمع المدني المحلي أكثر، وإذا حصرنا الموضوع في منطقة صور، للإضاءة على التجارب التي حصلت فيها، ومقاربتها، يمكننا تحديد بعض الأمور وخاصة لجهة ما هو مطلوب من المجتمع المحلي فيها، لمتابعة العمل على مراقبة وتأمين وسائل الوصول والحركة للأشخاص المعوقين إلى جميع الأماكن والمباني ذات الاستخدام العام وصولاً إلى بيئة مبنية صديقة ومرحبة للجميع.

م. أحمد عز الدين



من القيام بكل ما يمكن وصولاً إلى ذلك، وهنا نستطيع أن نطرح بعض الأفكار التي يمكن العمل عليها:

نشر ثقافة الدمج والبيئة المبنية الصديقة، والتوعية المستدامة حول معايير الدمج، وخاصة الهندسية منها، بالتوجه إلى المدارس والجامعات والأندية والبلديات والمؤسسات الأهلية بهدف التوعية حول هذه المعايير ومعنى البيئة المبنية الصديقة.

القيام ببعض الأعمال، عبر تنفيذ بعض المعايير الهندسية بشكل مثالي وصالح في مناطق عامة يستفيد منها الجميع والمعوقون خاصة، لإظهار جدية وفائدة تلك الأعمال ولنشر ثقافتها لدى الجميع وذلك بأكلاف محدودة يستطيع المجتمع الأهلي تحملها بسهولة.

القيام بحملات مساعدات تتوجه إلى مختلف الجهات القادرة على الدعم، محلية، وطنية، أو دولية للمساعدة في تنفيذ تلك الأعمال بعد إثبات فاعليتها وجديتها.

المتابعة المستدامة لعملية الرصد لكامل تلك النشاطات والأعمال التي يتم تنفيذها باستمرار لضمان نجاح العمل من جهة، ومن جهة ثانية ما يؤدي إلى تطوير تطبيق المراسيم التنفيذية المتعلقة بالمعايير الهندسية، وهنا لا بد من الإشارة إلى ما قامت به UNHABITAT بالمساعدة على تأمين العديد من الخدمات على هذا الصعيد في الجنوب، وخاصة في عملية إعادة الإعمار بعد حرب ٢٠٠٦، كذلك الإشارة إلى خطوة إنشاء المكتب الفني في «اتحاد بلديات صور»، وما لذلك من دور رقابي على تنفيذ الأعمال وفق الشروط والمعايير الهندسية المطلوبة. ■

التوعية والمعرفة حول الإعاقة بشكل عام، وبالتحديد حول الحالة الخاصة لديهم، لأنه وبعد عدة تجارب لنا في هذا المجال يتبين أن لديهم قدرة عالية على التكيف والعمل على إزالة العوائق التي يواجهونها وهذا ما قد يغير في بعض الأحيان والحالات طرائق المساعدة على الحل التي يحتاجونها.

يمكننا بعد ما تقدم، أن نكون أكثر تحديداً لناحيته، الأولى أننا نود التركيز على ما يمكن للمجتمع المدني أن يقوم به لجهة تطوير العمل على فكرة البيئة المبنية الدامجة والصديقة، والثانية أن نطرح بعض الأسئلة والأفكار التي تتعلق بمدينة صور والتجربة الحاصلة فيها. ولا بد من الوقوف عند التجارب العديدة التي قام بها اتحاد المقعدين اللبنانيين في مدينة صور، من خلال عدة إحصاءات للمباني، منها



الموجودة، ومنها الذي أعيد بناؤه ومنها ما تم ترميمه بعد حرب تموز ٢٠٠٦، ومن خلال الندوات حول موضوع إعادة الإعمار في مراحل مختلفة، ولأهداف مختلفة، ومن خلال الدورات التدريبية العديدة التي أجريناها لنشر التوعية والمعرفة حول المعايير الهندسية، نستطيع أن نلاحظ بوضوح عدم وجود أي اهتمام من أي جهة بموضوع البيئة المبنية الدامجة، وعدم وجود أي نوع من المعايير الهندسية ولا حتى المعرفة حولها، وذلك حتى تاريخ قريب.

وفي مدينة كمدية صور، لها مجموعة من المميزات التي تغنيها، وتجعل منها مدينة تاريخية وعصرية ذات خليط اجتماعي متنوع، نعتبر أن عدم الاهتمام بشكل جدي بجعلها مدينة صديقة للجميع أمر غير مقبول، فلا بد

في موضوع الرصد الاجتماعي لاستحداث بيئة مبنية دامجة تحترم حاجات جميع أبناء المجتمع، نبدأ بالإضاءة على أمرين:

تحديد الجهات التي تعتبر مجتمع مدني، وهي المكونة لهذا المجتمع وهي الجهات المعنية والمطلوب منها التحرك والعمل المستدام.

تحديد الجهات التي يجب التوجه إليها والعمل معها أو الطلب إليها لتأمين الوصول والحركة وسهولتها في الأماكن والمباني العامة والخاصة ذات الاستخدام العام. وصولاً إلى الهدف المنشود، بيئة مبنية صديقة للجميع، علينا أولاً تحديد الطرائق والوسائل المدنية التي يمكن للمجتمع المدني القيام بها، والتحرك من خلالها بالإتجاهات المختلفة، من أجل تحقيق الهدف، بالتوجه إلى:

المجتمع المدني نفسه (مؤسسات وأشخاص من أصحاب الشأن والإمكانية والخبرة)، ونشر التوعية والمعرفة التفصيلية حول مختلف المواضيع والمعايير المتعلقة.

السلطات الرسمية المحلية وخاصة لناحية ما يترتب عليها من مسؤوليات والإضاءة بشكل واضح ومحدد حول عدد من المشاكل الموجودة في المنطقة (نحن بصدد مدينة صور ومحيطها). المؤسسات المدنية المحلية، التي لها شأن في هذا المجال، للإفادة من إمكانياتها وخبرتها أيضاً وخاصة أن بعضها ذات علاقة ومعرفة جيدة بالموضوع وهي صاحبة إختصاص في بعض المجالات المتعلقة بالإعاقة.

المؤسسات المدنية الدولية وخاصة منها أصحاب الخبرة والشأن في هذا المضمار، للإفادة من خبرتها ومن إمكانياتها إذا توفرت.

الأشخاص المعوقين ذاتهم، عبر تعميم





مجموعات الرصد في «قوى شبابية ضاغطة»

إعداد: سهية بوحسن

المعوق عند زيارته لمكان غير مجهز. ولدعم الحملة وحشد الرأي حولها عملت المجموعات على إنشاء مدونة على الانترنت عبر استخدام «البلوغر» و«الفايسبوك»، هدفت تلك المدونات والصفحات إلى نشر مضمون الحملة والترويج لها.

وفي ختام الحملة تشكل وفد من مجموعة «قوى شبابية ضاغطة»، بالإضافة إلى الجمعيات ولجان الأهل التي استهدفت، وتمت زيارة البلدية في كل منطقة، حيث قدم ملف للبلدية يتضمن العرائض التي تم توقيعها وتقاير الرصد والصور بالإضافة إلى كتيبات تعرف بالبيئة المؤهلة وبمعايير التجهيز الهندسي.

وساعدت تلك الحملات بتعريف المجتمع المحلي بحقوق الأشخاص المعوقين وبمفهوم البيئة المؤهلة، وبالدور الذي يلعبه التجهيز الهندسي في فتح فرص واسعة أمام الأشخاص المعوقين في المشاركة في جميع النشاطات الحياتية ويؤمن لهم الاستقلالية.

وتلك الحملات جزء أساسي من العمل الذي يقوم به الاتحاد على مستوى السياسات والضغط على صانعي القرار لتفعيل قانون ٢٠٠٠/٢٢٠ خاصة البند المتعلق بالبيئة المؤهلة. وبما أن للمجتمع المدني دور أساسي في عملية الرصد والمراقبة أصبحت تلك المجموعات تمتلك المعرفة والأدوات اللازمة للقيام تلك الأدوار. ■

تلك اللقاءات إلى تعريف المجتمع حول البيئة المؤهلة وأهمية التجهيز الهندسي. وخلصت إلى توقيع عريضة من قبل الجمعيات تطالب فيها البلدية بحجز بند في موازنتها لتجهيز الأماكن ذات الاستخدام العام. كما وقعت لجان الأهل على عريضة تطالب بتجهيز المدارس الرسمية في البلدة، لتصبح جاهزة لاستقبال الأشخاص المعوقين، وبالتالي إعطائهم حقهم في الحصول



نشاط توعوي للمجموعات الشبابية

العمل الجماعي وقيادة الفريق. بالإضافة إلى التعرف على معايير التجهيز الهندسي وأدوات الرصد.

بعد التدريب، بدأت المجموعات بالتحضير لحملة محلية «نحو بيئة مؤهلة»، هدفها الضغط على البلدية لحجز بند دائم في موازنتها يستخدم لتجهيز الأماكن ذات الاستخدام العام، والبدء بحجز بند للسنة المقبلة لتجهيز مكان واحد. وهكذا أصبح

عمل اتحاد المقعدين اللبنانيين منذ تأسيسه على نشر مفهوم الدمج وحق الشخص المعوق في المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، معتمداً في ذلك على المواثيق الدولية التي تعنى بحقوق الإنسان، وعلى رؤيته التي تقول بأن تطور جميع الناس لا يحصل إلا في مجتمع مبني على احترام حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، والتضامن والمساواة.

وبما أن أبرز المصاعب التي تحد من مشاركة الشخص المعوق حركياً هي العوائق الهندسية التي نجدها في الشوارع وفي الأماكن ذات الاستخدام العام. نظم الاتحاد العديد من الحملات المطلوبة التي تدعو إلى الأخذ بالمعايير الهندسية الملائمة والتي تسمح بتنقل الشخص المعوق بالاستقلالية.

وكانت أحدث التحركات المطلوبة في ذلك الإطار عبر تشكيل مجموعات «قوى شبابية ضاغطة» في ثلاث مناطق لبنانية هي البقاع الشمالي (بعلبك) وتضمنت ١٦ فرداً، البقاع الغربي (مشغرة) وتضمنت ١٨ فرداً، والجنوب (صور) وتضمنت ١٣ فرداً. وتتكون تلك المجموعات من شباب معوقين وغير معوقين. وخضعت المجموعات إلى سلسلة من التدريبات حول العمل المطلوب وآليات الحملة المطلوبة، القيادة، التشبيك، التعرف على آليات الاعلام الاجتماعي، آليات الرصد وجمع معلومات، التقييم والمراقبة،

العملية تصاعدية حيث تأخذ البلدية على عاتقها تجهيز الأماكن العامة القائمة في البلدة. ولتحقيق ذلك الهدف بدأت المجموعات بالتواصل مع المجتمع المحلي فنفذت العديد من اللقاءات مع الجمعيات المحلية ولجان الأهل في المدارس بالإضافة إلى بعض الفعاليات. هدفت

على التعليم. وعملت المجموعات على رصد الأماكن ذات الاستخدام العام لمعرفة مدى جاهزيتها لاستقبال الأشخاص المعوقين. وتم تحضير ملف بذلك الإطار يتضمن تقاير عن الأماكن المرصودة بالإضافة إلى صور تعكس الصعوبات التي يواجهها الشخص

للإتصال باتحاد المقعدين اللبنانيين:

بيروت، وطني المصيطبة - هاتف/فاكس: ٠١-٣٠٧٣٦٦ □ بيروت، طريق الجديدة - هاتف/فاكس: ٠١-٦٥٠٤١٧

صيدا - هاتف/فاكس: ٠٧-٧٢٣٩٨٠ □ النبطية - هاتف/فاكس: ٠٧-٧٦٨٩٨٨

صور - هاتف: ٠٧-٣٥٠٣٦٦ □ البقاع الأوسط، برالياس - هاتف/فاكس: ٠٨-٥١٢٤٤٠

البقاع الشمالي، بعلبك - هاتف/فاكس: ٠٨-٣٧٢٢٢٤ □ البقاع الغربي، مشغرة - هاتف/فاكس: ٠٨-٦٥٠٦٥٢

زوروا موقعنا الإلكتروني: www.lphu.com - البريد الإلكتروني: info@lphu.com - الوحدة الإعلامية: media@lphu.com

أصبح هذا المشروع ممكناً بفضل الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID وحركة من أجل السلام MPDL

مشروع التنمية الدامجة والمناصرة الذاتية

